مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

MJAES

المجلد السادس العدد الثالث 2016

Doi: 10.18081/mjaes/2016-6/209-224

فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة

"دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية"

علي عباس كريم*

الملخص

يعتبر فرض الاستمرارية أحد الفروض الأساسية في إعداد القوائم المالية. ويعني فرض الاستمرارية النظر إلى المنشاة على أنها مستمرة في مزاولة نشاطها في المستقبل القريب، وان المنشاة ليست مضطرة-كما لا يوجد لديها النية_ لتصفية او تقليص حجم أعمالها أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنين بما يتوافق مع القوانين أو اللوائح. ويجب على المراقب دراسة مدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية، مع مراعاة انه إذا كان هناك شك كبير في قدرة المنشاة على الاستمرارية ان يتم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية .وقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الإلية التي يجب ان يعتمد عليها مراقب الحسابات للكشف عن قدرة الشركة على الاستمرار.

أجريت هذه الدراسة في الشركة العامة لصناعة الاسمنت الجنوبية وقد هدفت الدراسة لتسليط الضوء على المخاطر التي تواجه الإدارة في التحقق من قدرة المنشاة على الاستمرار بنشاطها في المستقبل المنظور وفقا لمعايير التدقيق والتشريعات واقتراح مجموعة من المؤشرات للتحقق من فرض الاستمرارية . إن الالتزام بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي ٥٧٠ على الشركات العامة يزود متخذ القرار بمعلومات مفيدة في استمرارية أو عدم استمرارية شركات القطاع العام في العراق .وانتهت الدراسة الى مجموعه من الاستنتاجات من اهمها أهمية استخدام ديوان الرقابة المالية لمؤشرات التحليل المالي التي تفيد في التنبؤ في التعثر المالي او حالات الإفلاس لأجل الحكم على مقدرة الشركة. وعدم توفر دليل تدقيق محلي لفرض الاستمرارية تتوفر فيه الإرشادات والإجراءات الواجب إتباعها من قبل ديوان الرقابة المالية عند توفر الشكوك او المؤشرات التي تثير التساؤل حول مقدرة الشركة على الاستمرار وتضمين ذلك في التقارير المرفقة بالبيانات المالية .وهذا يشكل خرقا لما جاء بقانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها التوصية بتصفية الشركة العامة للإسمنت لان خسائرها تجاوزت ٧٥% وفقا لماء جاء بقانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ و توفير دليل تدقيق محلي لفرض الاستمرارية تتوفر فيه الإرشادات والإجراءات الواجب إتباعها من قبل ديوان الرقابة المالية عند توفر الشكوك او المؤشرات التي تثير التساؤل حول مقدرة الشركة على الاستمرار وتضمين ذلك في التقارير المرفقة بالبيانات المالية .

المقدمة

يعد فرض الاستمرارية من الفروض الأساسية المهمة التي شكلت جزءا مهما من الإطار النظري للمحاسبة والذي ارتكزت عليه العديد من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما لعدد من الباحثين والمختصين بمهنة المحاسبة ومراقبة الحسابات والتطبيقات المحاسبية في الشركات .و لقد تعرضت مهنة المحاسبة خصوصا في الوقت الراهن الذي تزايدت فيه حالات التعثر والإفلاس إلى ضغوط كثيرة تمثلت في مطالبة مستخدمي البيانات المالية لمراقبى الحسابات بالتنبيه لمثل هذه

* المدرس الدكتور، جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد

الحالات وتحديد مؤشراتها و تحميلهم مسؤولية الإفصاح عن أية أخطار أو شكوك تهدد كيان المؤسسات و اعتبار ذلك من ضمن مهامهم عند تدقيق البيانات المالية وقبل فترة مناسبة ليتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتوقيت المناسب بشأن ما يعترض هذه المؤسسات من مشكلات أو أخطار.

إن مواجهة العديد من الشركات تهديدات التعثر المالي وضعف القدرة على الاستمرار ألا إن إداراتها غير متيقنة من مصير الشركة بالإضافة إلى إعدادها البيانات المالية بافتراض إن المنشأة مستمرة وان إغفال هذه التهديدات جعلت من الأهمية بمكان الانتباه إلى تزايد المسؤولية على عاتق مراقبي الحسابات لقياس قدرة المنشأة على الاستمرار، لذلك تم اختيار هذا الموضوع لتسليط الضوء على مسؤولية مراقب الحسابات في التحقق من قدرة الشركة على الاستمرار وتأسيسا على ذلك ولغرض تحقيق غرض البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث

خصص الأول منها لعرض منهجية البحث والدراسات السابقة وذلك من خلال أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض إطار مفاهيمي لموضوع البحث ،أما المبحث الثالث فقد خصص للدراسة التحليلية لعدد من البيانات المالية للشركة العامة للإسمنت الجنوبية والمصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية للفترة من ٢٠١١-٢٠١٣ وأخيرا فقد خصص المبحث الرابع لعرض الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل أليها في ضوء الدراسة النظرية والعملية التي تمت في البحث .

المبحث الأول
منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

تواجه العديد من الشركات تهديدات التعثر المالي وضعف القدرة على الاستمرار في المستقبل المنظور بيد إن إدارتها غير متيقنة أو لم تفصح عن مصيرها عند إعدادها للبيانات المالية وان اهتمام بعض مراقبي الحسابات ينصب على مدى عدالة البيانات التاريخية في تمثيل المركز المالي ونتيجة النشاط للسنة المالية موضوع التدقيق وإغفال مصير المنشاة في المستقبل وتزايد المساءلة القانونية التي يتعرض لها مراقبي الحسابات جراء عدم وجود الإفصاح الكافي عن أية أخطار تهدد استمرارية المؤسسات في الوقت الذي تواجه فيه تهديدات التعثر المالي وضعف القدرة على الاستمرار .

ثانياً : أهمية البحث

يستمد البحث أهميته الفكرية من النقاط الآتية :-

١- تستوجب البيئة المستقبلية منظمات أعمال أكثر قدرة وتنافسية واستجابة لمتطلبات الزبائن والأسواق الداخلية والخارجية واقتناص الفرص ودورا إستراتيجيا تقوم به كافة أقسام الشركة ومنها أقسام المالية ونظم المعلومات والتكاليف.

٢- محاولة إثارة اهتمام المنظمات عموما والمنظمة المبحوثة خصوصا في تناولها لمثل هذه الموضوعات الحديثة والحيوية ومن ثم زيادة إدراك المديرين في تلك المنظمات لمفهوم نظام المعلومات المحاسبية وأهميته والدور الذي يقوم به في تقديم المعلومات الملائمة واللازمة لاتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر فاعلية تسهم في زيادة قدرة هذه المنظمات على تعزيز موقفها التنافسي في السوق وتحقيق أهدافها الحاضرة والمستقبلية

٣- خوض البحث في مشكلة مهمة وهي استمرارية الشركات العامة في أعمالها بالرغم من تجاوز خسائرها ٧٥%من رأسمالها وتجاهل تقارير ديوان الرقابة المالية التوصية بتصفيتها .

ثالثاً : أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:-

١- تسليط الضوء على المخاطر التي تواجه الإدارة في التحقق من قدرة المنشاة على الاستمرار بنشاطها في المستقبل المنظور وفقا لمعايير التدقيق والتشريعات.

٢- اقتراح مجموعة إجراءات تحليلية تدقيقية للتحقق من فرض الاستمرارية .

رابعاً : فرضيات البحث

يهدف البحث إلى إثبات الفرضيتين الآتيتين :-

فرضية HO إن استخدام المؤشرات المالية لا يؤدي الى الإبلاغ عن التعثر المالي للشركات العامة في ضوء فرض الاستمرارية

فرضية H1 إن استخدام المؤشرات المالية يؤدي الى الإبلاغ عن التعثر المالي للشركات العامة في ضوء فرض الاستمرارية .

خامساً : حدود البحث

للبحث حدود مكانية وزمانية ، على النحو الآتي :

أ- الحدود المكانية : الدراسة التطبيقية على البيانات المالية المنشورة للشركة العامة للإسمنت وتقارير ديوان الرقابة المالية المرفقة معها .

ب-الحدود الزمانية : يغطي البحث السنوات المالية (٢٠١١ ، ٢٠١٢، ٢٠١٣) .

سادساً : أساليب جمع البيانات والمعلومات

سعى الباحث في جمع البيانات والمعلومات من خلال الآتي:

- الجانب النظري :

أ- المعايير المحاسبية والرقابية الدولية والمحلية .

ب- المصادر العربية وغير العربية من المصادر والكتب والدوريات والمنشورات والمجلات والرسائل والأطاريح الجامعية و البحوث.

جـ - القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بموضوع البحث .

د- المواقع الالكترونية الرسمية للمنظمات المهنية المعنية بالمحاسبة والتدقيق.

- الجانب التطبيقي :

أ- البيانات المالية المنشورة لعينة البحث وتقارير ديوان الرقابة المالية المرفقة معها .

ب- المقابلات الشخصية مع بعض الموظفين العاملين بالمعمل.

سابعاً : مجتمع البحث وعينته (مجال التطبيق)

يشمل مجتمع البحث قطاع الصناعي – صناعة الاسمنت نظراً لتعرضها للمخاطر عدم القدرة على الاستمرار في مزاولة العمل ، وتم اختيار معملين ضمن هذا القطاع عينة للبحث وهما معمل اسمنت الكوفة ومعمل اسمنت النجف من الشركات العامة والخاضعة لقانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ (المعدّل) ومع تزايد القدرات التنافسية والتغيرات في البيئة الاقتصادية أصبحت شركات هذا القطاع عرضة للعديد من المخاطر وخاصة المخاطر المتعلقة بعدم المقدرة على الاستمرار في النشاط والمرتبطة بتدفقاتها النقدية.

منهج البحث:

يستند البحث على منهجين لتحقيق أهدافه :

أ- المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال المصادر والكتب والبحوث والدوريات والمنشورات والرسائل والأطاريح الجامعية والمجلات ، العربية وغير العربية .

ب- المنهج التحليلي ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية .

المبحث الثاني
الدراســـات الســـابـقــة

أولا :- الدراسات العراقية

١- (دراسة أبو رغيف ١٩٩٨)

دراسة بعنوان (التحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية لأغراض التنبؤ بالفشل) :

تهدف الدراسة إلى عرض نظري و تحليلي لعملية تقويم الأداء و التنبؤ بالفشل كحالة تترابط و أداء منشآت الأعمال و تسعى الى كيفية اختيار البيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية التي تعدها منشات الأعمال و تحليلها بأسلوب النسب المالية لغرض تقويم الأداء و التنبؤ بالفشل كما هدفت الدراسة إلى قياس أثر البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية و مدى قدرتها على تقويم الأداء و التنبؤ بالفشل و استنتجت الدراسة إن القوائم المالية و ما تحتويه من بيانات محاسبية من الممكن أن تخلق الإطار المناسب و الذي يمكن من خلاله الحصول على قاعدة معلومات في غاية الأهمية لمتخذي القرارات من خلال قدرتها على تحديد نقاط القوة و الضعف و التي تعتبر الأساس في تحديد الموقف الاستراتيجي لإدارة الشركات واستقرار عملها في السوق كما استنتجت الدراسة أنه يمكن تكييف بيانات الحسابات الختامية من خلال اختيار نسب مالية محددة لغرض التنبؤ بالكثير من الظواهر المستقبلية التي يمكن أن تمر بها الشركات و خصوصا التنبؤ بالفشل و احتمالات الإفلاس و التصفية حيث يمكن التعبير عن الفشل من خلال تحليل القوائم المالية كما خلصت الدراسة إلى إن تأثر القيمة السوقية للسهم و ربحية السهم و ربحية السهم الواحد للشركات بالحالة التي تمر بها الشركة و ارتباط الارتفاع و الانخفاض بالفشل أو الأداء العالي .

٢- دراسة (القاضي ٢٠٠٢)

دراسة بعنوان (مسؤولية مراقب الحسابات عن التحقق من قدرة الشركة على الاستمرار) وهي بحث للحصول على شهادة محاسب قانوني من المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهدف البحث إلى تحديد واقع أداء مراقبي الحسابات العراقيين المرتبط بتأشير مخاطر تعرض الشركة لعوامل عدم القدرة على الاستمرار ومدى مسؤوليتهم عن التحقق من ملائمة أو صحة فرض الاستمرارية الذي تعد على أساسه البيانات المالية للشركة التي يدقق حساباتها ولذلك تهدف الدراسة إلى معرفة الإجراءات المستعملة من قبل مراقبي الحسابات في العراق ومؤشراتها لغرض اتخاذ البيانات المالية المدققة من قبلهم وخلصت الدراسة إلى إن فرض الاستمرارية يعد من الفروض المحاسبية الأساسية وله اثأر على الممارسة المحاسبية وعلى عملية التدقيق وان توفره يعد أساسا لمطابقة التسويات المحاسبية لاشتراطات القياس المحاسبي السليم ومبادئ العرض المالي الواضح، وكما أنه تترتب على مراقب الحسابات مسؤولية التحقق من صحة فرض الاستمرارية وعلى ضوء التزامه بذل العناية المهنية اللازمة وبموجب معيار التدقيق الدولي (٥٧٠) .

٣-دراسة (ألركابي 2004)

دراسة بعنوان (مسؤولية مراقب الحسابات في التحقق من فرض الاستمرارية) :

تهدف الدراسة تسليط الضوء على مسؤولية مراقب الحسابات في التحقق من قدرة الشركة على الاستمرار بنشاطيها في المستقبل المنظور وفقا لمعايير التدقيق والتشريعات ، فضال عن ذلك اقتراح مجموعة إجراءات تدقيقية في برنامج تدقيق لمتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية ، وتأتي أهمية البحث من تزايد المسؤولية القانونية الملقاة عمى عاتق مراقب الحسابات لقياس قدرة الشركة على الاستمرار في ظل ظروف اقتصاد السوق وشدة المنافسة مع الشركات غير الوطنية . كما أكدت الدراسة في اعتماد مراقب الحسابات عمى مجموعة من الإجراءات التدقيقية التي تكفل التحقق من مدى استمرارية الشركة في عمليا يتناسب عكسيا مع

المسؤولية القانونية التي يتحملها مراقب الحسابات جراء عدم تغطيت و لهذا الجانب في ظل الظروف التي تواجهها مهنة مراقبة الحسابات والمتمثلة بقرارات تتعلق بمدى مصداقية وإجراءات العمل المهني المعتمد لدى من يمارسها.

٤- (دراسة الجناحي ٢٠٠٧)

بعنوان (مسؤولية و دور مراقب الحسابات في الإفصاح عن احتمالات التعثر و الفشل المالي في أداء الوحدات الاقتصادية) :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التعثر وفشل الوحدات الاقتصادية والآثار الناجمة عنها وجلب انتباه الأطراف ذات العلاقة إلى أهمية وخطورة النتائج المترتبة على ذلك و بيان دور ومسؤولية مراقب الحسابات في الإفصاح عن احتمال التعثر والفشل المالي للوحدة الاقتصادية محل التدقيق وذلك من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لإحدى الشركات الصناعية المتعثرة و استنتجت الدراسة إلى إن إهمال مراقب الحسابات في توفير الإنذار المبكر عن حالات التعثر قد ينعكس سلبا على أدائه ويضيع الفرصة على الوحدة الاقتصادية في تجاوز مشكلاتها المالية والإنتاجية والتسويقية في الوقت المناسب وإن عدم الإشارة في تقارير مراقب الحسابات إلى احتمال تعثر الشركة التي قام بتدقيق قوائمها المالية بالرغم من الخسائر التي تتكبدها هذه الشركات كان بسبب الخوف من فقدانهم للزبون أو عدم وضوح الرؤية بشأن مسؤوليتهم عن ذلك.

ثانيا:- الدراسات العربية

دراسة (الجمهاني ، ٢٠٠٤)

دراسة بعنوان" التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات" هدفت الدراسة إلى التوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر مقدرة وكفاءة في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وذلك من خلال تطبيق الأسلوب الإحصائي ،القياس متعدد الاتجاهات. وقد تكونت عينة الدراسة من(٢٤) شركة نصفها فاشل والنصف الآخر غير فاشل خلال المدة من عام ١٩٩٣إلى ٢٠٠٠. ولتحقيق هدف الدراسة تم احتساب (٤٠) نسبة مالية صنفت إلى ست مجموعات هي :نسب السيولة، ونسب الربحية ، ونسب هيكل التمويل والرفع المالي ونسب السوق، ونسب النشاط ،ونسب التدفقات النقدية . وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة نسب التدفقات النقدية ونسب الربحية هي أكثر النسب المالية مقدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية .

ثانيا :-الدراسات الأجنبية

١- دراسة (Altman,1968,)

(Financial ,Ratios Discviminant Analysis and Prediction of Corporate Bankruptcy)

من خلال هذه الدراسة طور الباحث عددا من النماذج الرياضية تعتمد النسب المالية أساسا لها عرفت بمقياس (Altman's Z-score) وقد أصبح مقياسا عالميا للتمييز بين وضع الشركات الناجحة والقوية اقتصاديا وإداريا وبين الشركات الأخرى غير الناجحة والمتعثرة، بحيث يمكن القياس والحكم على كافة الشركات في القطاعين العام والخاص كافة بتطبيق و احتساب/ نموذج معادلة (Z-score) الذي يستند إلى احتساب خمس نسب مالية مرجحة وفقا للنموذج الذي تم تطويره في أواخر ١٩٦٠ واجري على النموذج أيضا تعديلات حديثة في السنوات الأخيرة الماضية.

و النسب الخمسة المالية المستخدمة في هذا النموذج هي على النحو الاتي:

١- النسبة الأولى (X1): وهي نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات.

٢- النسبة الثانية (X2): وهي نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الموجودات.
٣- النسبة الثالثة (X3):وهي نسبة الأرباح قبل الضرائب والفوائد إلى إجمالي الموجودات.
٤- النسبة الرابعة (X4): وهي نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات.
٥- النسبة الخامسة (X5): وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات.

ويكن توضيح معادلة هذا النموذج كما يلي :

$$Z=0.717X1 + 0.847X2 + 3.107X3 + 0.420X4 + 0.998X5.$$

ووفقا لهذا النموذج فإن الشركات والمؤسسات يمكن اعتبارها ناجحة وقوية (healthy) إذا كان ناتج المعادلة أعلاه اكبر من (٢,٩٠) والشركات ذات مراكز متوسطة إذا كان ناتج المعادلة بين (١،٢٠ -٢،٩٠) بينما تعتبر الشركات متعثرة وضعيفة إذا كان ناتج المعادلة أعلاه أقل من (١،٢٠).

و قد أشار النموذج (Z-score) تماما إلى الخسارة وشيكة الحدوث لنسبة عالية جدا من الشركات وتوقع ذلك قبل إعلان إفلاسها.

وعلى الرغم من نجاح مثل هذا المقياس في الكشف عن الشركات المتعثرة وبنسبة عالية فإن مراقب الحسابات بحاجة أيضا إلى أن يأخذ الكثير من المتغيرات التي لا يمكن احتسابها بشكل كمي يكون لها تأثير واضح بشأن مستقبل الشركات وإمكانية استمرارها مثل التغيرات في التشريعات أو التغيرات السياسية أو أية تغيرات تحدث في البنية التي تعمل بها الشركة. وبذلك فإنه يعتبر إحدى الأدوات التي تمكن مراقب الحسابات من استخدامها في الوصول إلى الرأي بشأن مقدرة الشركة على الاستمرار والتحقق من ذلك.

٢- دراسة (W.H (Beaver:

(Financial Analysis as Predictions of Failure)

وهي من أولى الدراسات الرائدة في مجال التنبؤ بالفشل وانهيار الشركة وتمت سنة ١٩٦٦ ،حيث قام الباحث بالتوصل إلى اختيار نسب مالية هامة تم من خلالها التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بفترة مناسبة والنسب التي اعتمدت هي :

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.
- نسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى مجموع الموجودات.
- نسبة المدينين إلى مجموع الموجودات.
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.
- نسبة التداول.
- النسبة السريعة.

وتأتي أهمية هذا الدراسة إلى أنها من أولى الدراسات التي فتحت الباب لتوفير أدوات مهمة لمراقبي الحسابات في التوصل إلى حكم واقعي فضلا عن خبراتهم و أدواتهم الأخرى في تقدير مدى قابلية الشركة على الاستمرار وتوفير قدر كاف من الثقة من مستخدمي البيانات المالية لاتخاذ القرارات المناسبة.

تحليل الدراسات السابقة و موقع الدراسة الحالية:-

أبرزت جهود الباحثين في هذه الدراسات وتركزت على ممارسات مراقبي الحسابات وتحديد كيفية التحقق من قدرة الشركات على الاستمرار سواء باستخدام الأساليب الرياضية أو أساليب التحليل المالي من واقع البيانات المالية وتقارير الإدارة آو ما تفرضه عليهم القواعد والمعايير التي تحكم المهنة وقد عالجت اغلبها جزءا أو كلا الموضوعات التي تتعلق بمشكلة استمرارية الشركة من خلال الاستعانة بعدة طرق منها التحليل

الرياضي أو المالي أو أية مصادر أخرى للمعلومات لغرض تعزيز الرأي بشأن قدرة الشركة على الاستمرار من عدمه. وانفردت هذه الدراسة بتسليط الضوء على واقع الشركات العامة العراقية ، الخسائر التي تتكبدها الدولة نتيجة ممارسة هذه الشركات إعمالها لحد ألان ،وإهمال ديوان الرقابة المالية العمل بمعيار التدقيق الدولي ٥٧٠ مما ساعد في انهيار هذه الشركات.

٢- jasep.M. Argiles bosch, 2010

(Accounting and prediction of fam viability)

المحاسبة والتنبؤ بنجاح المزارع :

تحصل المزارع على فائدة قليلة من المحاسبة وحتى الان لم تجد طريقة للتنبؤ بفشل المزارع وقد حاول الباحث إيجاد نموذجين للتنبؤ بالشركات ، الأول استخدم المعلومات المحاسبية للوصول الى النتائج بهذا الخصوص ، ومن خلال استراتيجيتان ثنائيتان تم تطبيقهما على حقلين من الحقول القابلة للاستمرار وغير القابلة للاستمرار في كتلونيا – اسبانيا ، تضمن النموذج الاول المتغيرات غير المحاسبية وتضمن النموذج الثاني المتغيرات المحاسبية ووجد ان دمج النموذجين يؤدي الى تقليل حالات الفشل في المزارع .

٤- ANDREAS CHARITOU, EVI NEOPHYTOU AND CHRIS

CHARALAMBOUS,2012

Predicting Corporate Failure: Empirical Evidence for the Uk

إن النتائج الاقتصادية الكبيرة لفشل الشركات كثيرة وخاصة بالنسبة لحملة الاسهم في الشركات العامة ،بسبب الحالة المالية المتعثرة لتلك الشركات ، ونتيجة لذلك لابد من ايجاد طريقة لتحديد التعثر المالي لتلك الشركات بشكل مبكر ، وعذا الامر يهم كل من المدينون والدائنون والمستثمرون وغيرهم بالإضافة الى حملة الاسهم .

وقد تناول البحث نظام الاستقراء (CRIS) الذي اكتشفه لينغ عام ١٩٩٢ ليشتق القوانين للتنبؤ بالتعثر المالي في تايوان .

وفد أظهرت النتائج نجاح هذا النظام في الحد من فشل الشركات العامة غي تايوان .

الجانب النظري

المبحث الثاني

(فرض الاستمرارية والمؤشرات المالية المستخدمة للتحقق من توفرها)

١- فرض الاستمرارية في المعايير المحاسبية:

إن معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ((عرض البيانات المالية المعدل لسنة ٢٠٠٥ قد ورد ضمن الفقرات ٢٣ ، ٢٤ منه الاتي (عند أعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المشروع على البقاء كمؤسسة مستمرة. ويجب إعداد البيانات المالية على أساس إن المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة أما لتصفية المشروع أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى إن تفعل ذلك. عندما تكون الإدارة على علم إثناء قيامها بإجراء تقييمهما بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بإحداث أو ظروف قد تلقي شكاً كبيراً في قدرة المشروع على البقاء كمؤسسة مستمرة فانه يجب الإفصاح عن هذه الحالات من عدم التأكد ،وعندما لا يتم إعداد البيانات المالية على أساس إن المؤسسة مستمرة فأنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة معا وعلى الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية، وسبب عدم اعتبار المشروع مؤسسة مستمرة) .

أما المادة رقم (٢٤) من المعيار أعلاه فقد نصت على:

(عند تقييم ما إذا كانت فرضية استمرارية المؤسسة مناسبة تأخذ الإدارة في الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة في المستقبل المنظور والتي يجب ان تكون على الأقل اثنا عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية دون ان تكون مقتصرة على ذلك، وتعتمد درجة الاعتبار على الحقائق لكل حالة، فعندما يكون للمشروع تاريخ من عمليات مربحة وإمكانية سريعة للوصول إلى الموارد المالية فانه يمكن الاستنتاج بان الأساس المحاسبي للمؤسسة المستمرة مناسب بدون تحليل مفصل ، وفي الحالات الأخرى قد تحتاج الإدارة إلى أن تأخذ في الاعتبار سلسلة واسعة من العوامل المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة وبرامج تسديد الديون والمصادر المحتملة لاستبدال التمويل قبل ان تقتنع بان فرضية استمرارية المؤسسة مناسبة)

ومن خلال ما ورد ضمن المعيار الدولي رقم واحد بالإمكان استنتاج ما يأتي :-

يعد من الواجب على الإدارة عند إعدادها للبيانات المالية تقييم قدرة المشروع على البقاء كمؤسسة مستمرة في العمل وبشكل واضح.

الأصل في إعدادها للبيانات المالية هو ان المؤسسة مستمرة ما لم يثبت عكس ذلك او بحال وجود نية مسبقة لتصفية المشروع والتوقف عن العمل لأي سبب من الأسباب.

على الإدارة الإفصاح بشكل كافي عن حالات عدم التأكد التي تواجه المشروع وخصوصا عند إجراء التقييم له فضلا عن الإفصاح عن الأسس التي أعدت بموجبها البيانات المالية بدون فرض الاستمرارية وكذلك أسباب عدم اعتبار المشروع مستمراً.

على الإدارة الأخذ بنظر الاعتبار كل المعلومات المتوفرة في المستقبل المنظور (وعادة ما تكون لسنة مالية بعد تاريخ إعداد الميزانية العمومية) مع دراسة بعض الحالات بشكل مفصل لكي تقتنع بان فرضية الاستمرارية مناسبة.

و فيما يخص مجلس المعايير المحاسبية او الرقابية في العراق فقد أصدر القاعدة رقم (٦) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية و السياسات المحاسبية و التي تشير إلى (يجري إعداد البيانات المالية و الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها على فرض إن المشروع مستمر في نشاطاته في المستقبل المنظور ، و عندما تتوفر النية أو الضرورة لتصفيتها، أو يتخذ قرار التصفية أو يباشر بعملية التصفية فعلا يجب الإفصاح عن ذلك بصورة كافية و واضحة).

و مما ورد أعلاه تظهر واضحة أهمية فرض الاستمرارية لكونه يعد واحدا من أهم الفروض التي يقوم عليها عمل المشروع فضلا عن كونه من الفروض الأساسية الذي تعد بموجبه القوائم المالية و جميع البيانات الأخرى.

و تتجلى أهميته حاليا في الوقت الراهن لكوننا نعيش انفتاحا في الأسواق ومنافسة تجارية كبيرة مما اظهر حالات الإفلاس للشركات الكبرى وعلى صعيد العالم تظهر حالات إفلاس لشركات ومصارف كبيره وعلى سبيل المثال لا الحصر بنك (ليمان برذر) وشركة (واي فاي) كما وقد تبعتها سلسلة انهيارات مالية توجت بانهيار البورصات العالمية المالية.(البصيري ،٢٠٠٩: ١٤).

مما اوجب على المنظمات المهنية العمل على إصدار معايير تدقيق تفرض على مراقب الحسابات عند أداء مهام عمله التحقق بشكل سليم عن فرض الاستمرارية لحماية مستخدمي البيانات المالية من اتخاذ قرارات غير سليمة. وبحال عدم الالتزام بهذه المعايير (سواء كانت معايير دولية او محلية او قواعد او ضوابط تحكم عمله) سوف يتعرض مراقب الحسابات للمساءلة القانونية ومن جهات متعددة مهنية وقانونية.

٢- مؤشرات الشك في توفر فرض الاستمرارية

لابد من وجود مؤشرات يجب على مراقب الحسابات الانتباه لها يمكن أن تثير الشك و التساؤل حول تحقق فرض الاستمرارية إذ إن حالات التعثر التي تواجهها المشروعات الاقتصادية لا تأتي فجأة و أنما تسبقها هذه المؤشرات و التي وردت معظمها في معيار التدقيق الدولي (٥٧٠) و يمكن إجمالها كما يأتي:

أولا :- المؤشرات المالية (Financial Indicators) وتتمثل بما يلي :

١- زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة : عندما تكون المطلوبات المتداولة أكثر من الموجودات المتداولة فإن ذلك يؤدي إلى مشاكل تتعلق بقدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات ، ولاسيما المتداولة ، وأن توفر السيولة يعد شيئا ضروريا كي تستمر الشركة في عملياتها ، وتسديد التزاماتها والمحافظة على سمعتها عند دائنيها ، وأنَ عدم توفر السيولة الكافية يؤثر على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها .

٢- قرب استحقاق قروض ذات أجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للسداد ، أو التجديد ، أي مشاكل في الإقراض : قد يؤدي عجز السيولة ،ونقص إمكانيات التمويل الذاتي إلى دفع الشركة للمزيد من الإقراض ،سواء لتمويل الالتزامات الجارية ، أو الأنشطة الاستثمارية ، ومن ثم يؤدي إلى تحميل الشركة بأعباء خدمة الدين التي قد تفوق أرباحها ، ويعد ذلك مؤشراً على عدم قدرتها على الاستمرار (عبد الرحمن ،١٩٩٥: ١٥٩) .

٣- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي : وهي من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بوضع الشركات، فبعض هذه النسب تستخدم للتحليل المالي بشكل عام ، وبعضها لتحليل ظروف معينة في الصناعة كما تعد النسب المالية إحدى الطرق للحكم على قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل من خلال تحديد نقاط الضعف ، والقوة في القوائم المالية (الشيخ ،٢٠٠٨: ٧٨) .

٤- خسائر تشغيلية متكررة : تعد الخسائر التشغيلية مؤشرا مهماً من بين مؤشرات الشك حول استمرارية العملاء ، وبغض النظر فيما إذا كان المدقق سوف يضمن تقريره فقرة توضيحية تتعلق بالاستمرارية ، قرار يستثنى مثل هذا التوضيح ، وصنفت الخسائر التشغيلية بالمرتبة الثانية ، من حيث الأهمية من قبل المدقق لإثارة الشكوك حول استمرارية العملاء، وأن الاتجاه التنازلي للمبيعات ، والانخفاض المستمر في الأرباح ، ومن ثم ، تحقيق خسائر تشغيلية متكررة تؤثر على استمرارية العملاء .(Edwards, 1993:p58) فضلاً عن المؤشرات أعلاه يمكن الإشارة إلى مؤشرات مالية أخرى كمؤشرات الشك في استمرارية الشركة وهي كالآتي (مطر ، ٢٠٠١: ٧) :

أ- تأخر توزيعات الأرباح المعلن عنها ، أو التوقف عن توزيعها : عند وجود أرباح قابلة للتوزيع في القوائم المالية ، وعدم قيام الإدارة بتوزيعها بفترات مالية متعددة ، بالرغم من استحقاق هذه التوزيعات ، يشير ذلك إلى وجود مشاكل تتعلق بالسيولة لدى الشركة ، أو قيام الإدارة بتوزيع أسهم بدلاً من توزيع النقد دون وجود مبرر ، هنا يجب على المدقق أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار ، لأنه يعد مؤشراً على ضعف في قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور .

ب- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها : أن عدم قدرة الشركة على الدفع الالتزامات المستحقة للدائنين ينتج في الدرجة الأولى عن نقص في السيولة (النقدية) لديها ، أي نقص التدفقات النقدية الداخلة للشركة أكثر من أن يكون نقصان في الربح نتيجة ضعف الإدارة .

ت- إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقداً . أن إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقداً بدل الآجل ، وفي نفس الوقت مواجهة الشركة لمشاكل في تمويل مستلزماتها نقداً ، يشير هذا إلى ضعف السيولة لدى الشركة ، وضعف ثقة الموردين ، ودائني البضاعة في الشركة ، وهو مؤشر لضعف قدرة الشركة على الاستمرار في تمويل عملياتها الجارية.

ث- عدم القدرة في الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد ، أو استثمار أخر ضروري : قد يؤدي عجز السيولة ، وتناقص إمكانية التمويل الداخلي الى دفع الشركة إلى التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض ، سواء لتميل الالتزامات الجارية ، أو الأنشطة ، ومن ثم تحميل الشركة بأعباء خدمة الديون (الفوائد) التي قد تفوق أرباحها ، ويعد ذلك مؤشراً على عدم قدرتها على الاستمرار ، ومن ثم لا تستطيع الشركة الحصول على تمويل أخر لتطوير منتج جديد ، أو قائم أو استثمارات ضرورية لأسباب المنافسة ، أو غيرها .

ثانياً : مؤشرات تشغيلية

Operating Indicators

وتمثل بما يلي (خربشة، والسعايدة، ٢٠٠٠: ٢٥٩) .

١- فقد مديرين مهمين دون إيجاد من يحل محلهم : عندما تواجه الشركة مشكلة استقالة بعض المدراء المهمين في الشركة ، وعدم قدرتها على إيجاد من يسد مكانها ، فأن ذلك يؤثر وبشكل كبير ، على استمرارية الشركة في المستقبل المنظور ، ولا سيما في حالة جذب هؤلاء المدراء في شركات أخرى في ظل المنافسة .

٢- فقدان سوق رئيس أو امتياز أو مورد رئيس قد تواجه الشركة مشاكل في تسويق أنتاجها محليا او خارجيا بفعل المنافسة وارتفاع الأسعار، أو عدم تناسبها مع مستوى الجودة لنقص الملاكات الفنية المدربة التي تؤثر على تسويق المنتج ،أو عدم وجود إدارة تعمل على دراسة العوامل المؤثرة على أذواق المستهلكين ومن ثم عدم قدرتها على إيجاد الحلول مناسبة والفعالية للمشاكل التسويقية التي تواجهها . جميع هذه الأسباب قد تؤدي إلى فقدان أسواق رئيسة أو امتياز أو مورد رئيس لها لعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات ، ومن ثم يكون له أثر سلبي على استمرارية الشركة في المستقبل .

٣- صعوبات لها علاقة بالقوة العاملة ، أو نقص في المستلزمات الهامة : هناك العديد من الصعوبات قد تتعرض لها الشركة تتعلق بالقوة العاملة ، سواء أكانت مباشرة مع العاملين وتتعلق بالرواتب والامتيازات وغيرها ، أما من خلال النقابات العمالية التي تدافع عنها ،إذ أن تغيير العاملين من فترة لأخرى يجعل الشركة غير مستقرة في مواردها البشرية التي تقوم بتدريبهم ، فلابد للمدقق الحسابات أن يلاحظ ذلك من خلال سجلات العاملين في دائرة شؤون الموظفين ، لما لها من أثر سلبي على استمرارية الشركة .

ثالثاً : مؤشرات أخرى (Other Lndisators) وتمثل بما يلي : (المومني ، وشويات ،٢٠٠٧: ١٤٩) .

١- عد الالتزام بالمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى : تتكون الأموال المستثمرة في الشركة من رأس المال المدفوع ، والقروض التي تحصل عليها الشركة من المصارف ، وحملة السندات فإذا اختل التوازن بسبب زيادة حجم القروض ، وانخفاض رأس المال المدفوع تتحمل الشركة أعباء مالية للخدمة الدين ، تتمثل بالفائدة ، وأقساط القروض . وحتى تستمر الشركة يجب أن لأتزيد نسبة القروض إلى حقوق الملكية وذلك من أجل توفر اكبر قدر ممكن من النجاح والاستمرار .

٢- قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها : عند وجود دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة ونجاح

قد يؤدي إلى التزامات ، أو تعويضات لا تستطيع الشركة الوفاء بها ، أو حجز على موجودها أو التعرض للتصفية لتسديد الالتزامات ، فهذا مؤشر على ضعف قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل .

٣- تغيير في السياسات ، والقوانين الحكومية : تعمل الشركة في بيئة يحكمها القوانين والتشريعات الحكومية ومن ثم أن هذه القوانين تتغير من وقت لأخر، فأحياناً تكون قوانين مؤقتة قد لا يتم الموافقة على أدامتها ولا سيما القوانين ذات العلاقة بالشركة ، مثل : القوانين التي تختص بنتاج سلع ما ، أو القوانين الجمركية ما تؤثر على التكلفة والأسعار والقوانين الخاصة بالقوة العاملة واستيراد مستلزمات الإنتاج ، مما يدل على ضعف قدرة الشركة على الاستمرارية في المستقبل .

أن أهمية هذه المؤشرات بالإمكان التخفيف منها بواسطة عوامل أخرى ، وعلى سبيل المثال : فأنه يمكن التقليل من أهمية المؤشرات عدم قدرة الشركة على تسديد ديونها بواسطة خطة ممكنة التطبيق تضعها الإدارة في الحفاظ على تدفقات نقدية بوسائل بديلة مثل : بيع موجودات ، أو إعادة جدولة القروض ، أو الحصول على رأس مال إضافي ، وأيضاً ، فأن فقدان مورد رئيس يمكن التقليل من أهمية بالحصول على بديل مناسب لمصادر التجهيز .

إذ تقوم إدارة الشركة بإعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الأغراض الآتية:- (الحيالي ، ٢٠٠٤: ١٣٩) . (عبد الله،١٩٩٣: ٦)

١- قياس سيولة الشركة.
٢- قياس ربحية الشركة .
٣- تقويم كفاءة الشركة وإدارة موجوداتها وخصومها.
٤- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها .
٥- معرفة مركز الشركة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع .

٣- القوانين والتعليمات المالية العراقية المنسجمة مع مبدأ الاستمرارية:

هنالك مواد وبنود كثيرة في القوانين المالية العراقية تؤكد وجوب استمرار المشروع الى اجل غير محدود باستثناء بعض الحالات التي تؤدي الى تصفية الشركة والتي سيتم مناقشتها لاحقا ،حيث يتطرق قانون الشركات في العراق في المواد الآتية لتطبيق هذا المبدأ:-

ينص الفصل الأول والثاني من الباب الثاني على مستلزمات التأسيس وإجراءاته و الملاحظ كثرة الإجراءات التي يواجهها المؤسس عند تأسيس الشركة وبهذا من المنطقي التفكير بأن الشركة مع كل هذه الإجراءات لا تؤسس لغرض التصفية ،إنما تؤسس لكي تستمر، او أسست لكي تستمر وليس لغرض التصفية .

تنص المادة (٧٣):- يوزع ربح الشركة الصافي بعد استقطاع ضريبة الدخل على الوجه الاتي:-

٥% في الأقل كاحتياطي. ونصت المادة (٧٤) يستخدم الاحتياطي لأغراض توسيع وتطوير أعمال الشركة وتحسين ظروف العمل والعمال فيها والاشتراك السنوي من مشروعات لها علاقة بنشاط الشركة، والإسهام في حماية البيئة وبرامج الرعاية الاجتماعية. وللجهة القطاعية المختصة توجيه الشركة نحو الاستخدام الأمثل للاحتياطي بما يخدم الأغراض المذكورة ولا يجوز توزيع أية أرباح منها ، وبذلك فأن المادتين (٧٣ ، ٧٤) تدلان على الاعتراف باستمرارية الشركة إلى أجل غير محدود . حيث اوجب القانون في المادة (٧٣) تكوين احتياطي وفي المادة (٧٤) اوجب القانون استخدام الاحتياطي لأغراض توسيع أعمال الشركة وتطويرها ولا شك ان توسيع الأعمال و تطويرها يؤدي الى زيادة القدرة الاستمرارية للشركة في حياتها الإنتاجية.

أما عن حالات الاستثناء التي وردت في القانون عن تصفية الشركة فقد نصت المادة (١٣٩) في الفقرات (أولا وثانيا وثالثا وخامسا) على ما يأتي:- تنقضي الشركة بأحد الأسباب الآتية وفقا لأحكام هذا القانون.

(١) عدم مباشرة الشركة نشاطها رغم مرور سنة على تأسيسها دون عذر مشروع .

(٢) توقف الشركة عن ممارسة نشاطها مدة متصلة تزيد على السنة دون عذر مشروع.

(٣) انجاز الشركة المشروع الذي تأسست لتنفيذه او استحالة تنفيذه.

(٤) فقدان الشركة ٧٥% من رأس مالها الاسمي وعدم اتخاذ إجراء أخر وفق الفقرة (ثانيا-بند٢) من المادة (٧٦) من هذا القانون خلال مدة ٦٠ يوم من تأريخ ثبوته بموجب الميزانية.

ومن الجدير بالذكر ان مضمون الفقرة ثانيا بند٢ من المادة ٧٦ هي تخفيض رأس مال الشركة او زيادته او اي إجراء اخر توافق عليه الجهة القطاعية المختصة.

وان الحالات المذكورة انفا هي – وكما أشار إليها القانون – حالات استثنائية وليست هي الغرض من تأسيس الشركة .

و أخيرا لا بد من ذكر قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ والنظام المحاسبي الموحد لسنة ١٩٨٥ ، حيث اعترفا باستمرارية الشركة بوضعهما نظاما خاص للاندثار وان الاعتراف باندثار الموجودات الثابتة حسب النسب المقررة لكل سنة دليل على الاعتراف بالعمر الإنتاجي لهذه الموجودات لهذه الشركات و من ثم وجوب استمرارية الشركة .

وخلاصة القول و يرى الباحث فأن مراقب الحسابات مسؤول وبشكل واضح وبموجب معيار التدقيق (570) ومعايير التدقيق الأخرى عن التحقق من توفر فرض الاستمرارية والتأكد من الإفصاح بشكل كامل عن أية شكوك تتعلق بهذا الفرض من البيانات وتأكيد ذلك بفقرة إيضاحية اذ ان ذلك يؤثر وبشكل واضح على قرارات مستخدمي البيانات المالية بهذا الشأن بمختلف أنواعهم وخصوصا مقرضي ودائني الشركة أو مقدمي المنح والمساهمين وإدارات الحكومة ذات العلاقة .

ويعزز ذلك الأزمات التي مرت بها شركات عالمية كان يمكن ان يقرع فيها مراقب الحسابات ناقوس الخطر ان تأكد ان مراقب الحسابات التزم بهذه المعايير كان يمكن أن تتخذ قرارات مختلفة كان لها التأثير الكبير على مستقبل مثل هذه الشركات و اتخاذ الاحتياطات اللازمة مثل الأزمات التي مرت بها شركات كبرى في دول جنوب شرق آسيا نهاية التسعينات و فضيحة شركة (أترون) وتلتها عدة شركات أخرى مما أدى الى توجيه اللوم الى شركة (آرثر أندرسون) للمحاسبة والتدقيق و وجدت الشركة مذنبة للاتهامات التي وجهت ضدها وانتهاء حياة هذه الشركة التي يصل عمرها إلى ٨٩ سنة والتي تعد واحدة من الشركات الخمس الكبرى لتدقيق الحسابات، كما و أن الأزمة المالية العالمية الحالية التي تتعرض لها معظم الشركات في دول العالم يعتقد الكثير بأن جزءا كبيرا منها يتحمله مراقب الحسابات.

وقد تواجه الوحدة الاقتصادية مجموعة من المخاطر (المالية وغير مالية)،ومن أهم هذه التصنيفات المخاطر على أساس ارتباطها بالوحدة الاقتصادية اذ عرضت بعض الكتابات تقسيم المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية على صنفين من المخاطر كالأتي ،(Ross,s.a. & Jaffe, 1996:293-294)

١- مخاطر منتظمة Systematic risks

وهي المخاطر" العامة " التي تتعرض لها جميع الوحدات الاقتصادية بالسوق بصرف النظر عن خصائص الوحدة(كالنوع أو الحجم أو هيكلية الملكية .....الخ) وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة

العمومية ، مثل الظروف الاقتصادية أو السياسية وتسمى المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع ، أو مخاطر السوق .

٢- مخاطر غير منتظمة : Unsystematic Risks

وهي المخاطر " الخاصة" التي تواجه وحدة اقتصادية معينة ، نتيجة لخصائص وظروف تلك الوحدة ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على استراتيجية التنويع ، ولذلك تسمى ايضاً المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنويع ، أو المخاطر الفريدة إذ انها تخصص وحدة اقتصادية معينة . فنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود الى مخاطر منتظمة وجزء من مخاطر غير منتظمة وبذلك فالمخاطر الكلية هي مجموعة المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة .

إن مؤشرات المخاطر قد تؤدي – مجتمعة او منفردة - إلى الشك في قدرة الشركة على الاستمرار وقد تأتي من البيانات المالية او من مصادر أخرى والتي تعتبر معلومات متاحة للحكم على مستقبل الشركة إن وفيما يأتي أمثلة لهذه المؤشرات او الإحداث:- (معيار التدقيق الدولي ٥٧٠).

أ- المؤشرات المالية

- ظهور صافي رأس المال العامل بالسالب.
- عدم توفر إمكانيات واقعية لتجديد او تسديد القروض مع اقتراب موعد استحقاقها او الاعتماد الزائد على القروض قصيرة الأجل لتمويل طويلة الأجل.
- ظهور نسب مالية مهمة سالبة.
- خسائر تشغيلية متكررة او تدهور في قيمة الموجودات الثابتة.
- التأخر في توزيع الأرباح.
- عدم قابلية الشركة على تسديد مستحقات الدائنين بمواعيدها .
- امتناع المجهزين عن التجهيز الا على أساس التسديد الفوري والامتناع عن قبول التسديد بالأجل.
- صعوبة او عدم القدرة على الحصول على التمويل لتطوير منتج جديد او استثمارات ضرورية.

ب- المؤشرات التشغيلية

- قدم خطوط وطرق الإنتاج تجعل من الشركة في موقع ضعيف تنافسياً مع المشاريع الأخرى المشابهة.
- ارتفاع كلف المواد الأولية مع وجود منتجات منافسة بأسعار اقل.
- فقدان مناصب إدارية عليا دون توفير الدليل .
- فقدان مجهز او سوق رئيسي .
- مشكلات عمالية.

ج - المؤشرات الأخرى

- وجود دعاوى قضائية أو إجراءات قانونية لا يستطيع الشركة الوفاء بالالتزامات الناشئة عنها.
- عدم الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال او أية متطلبات قانونية أخرى.
- التغير في التشريعات والقوانين .
- التغيير في السياسات الحكومية ذات العلاقة بنشاط الشركة.

٤- المؤشرات المالية التي تدعم معيار التدقيق الدولي ٥٧٠.

ross,1976:341-360) و (رمضان ،١٩٩٨) و (مطر ،٢٠٠١) منقول عن (حداد، فايز سليم :٢٠١٠) و Miller, M.C.) (Petty, J., et al., 1982). 1999)

أولاً : مجموعة مؤشرات السيولة : ويعني مفهوم السيولة مدى القدرة على مواجهة وتسديد الالتزامات المترتبة عند استحقاقها ومن أهم المؤشرات ما يلي

١ – نسبة التداول

تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة وتسديد الالتزامات القصيرة الأجل علما ان المعيار المطلق ٢ : ١ و يتم احتسابها كالأتي :

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

٢- النسبة السريعة

قيمة وتعرف بنسبة الاختبار القطعي وهي أكثر دقة للتعبير عن السيولة بعد استبعاد المخزون السلعي من الموجودات المتداولة باعتباره بطيء الحركة ويحتاج إلى وقت أكثر للتحول إلى نقد وان المعيار المطلق ١ : ١

٣ـ نسبة النقدية : وتعد هذه النسبة أكثر دقة في قياس السيولة حيث يأخذ مبلغ النقد في الصندوق والبنوك الى المطلوبات المتداولة,

٤ـ صافي رأس المال العامل : ويستخرج من الفرق بين مجموع الموجودات المتداولة ومجموع المطلوبات المتداولة ويشير إلى قدرة الشركة على توفير المبالغ اللازمة لمقابلة الالتزامات التشغيلية أي تمشية أعمالها أو نشاطاتها الجارية.

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

٥- نسبة المخزون السلعي إلى الموجودات المتداولة : وتقيس هذه النسبة مدى استثمار الشركة في المخزون السلعي قياسا بأجمالي موجوداتها المتداولة (بضاعة جاهزة /تحت الصنع / مواد أولية .....الخ) .

٦ـ تحليل مكونات المخزون السلعي :تهدف إلى التعرف على مكونات المخزون السلعي

٧- نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات

وتشير هذه النسبة إلى تركيبة الموجودات إلى متداولة وثابتة وكذلك الى حجم الاستثمار في الموجودات الثابتة.

ثانياً : مجموعة مؤشرات النشاط

وهي المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى فاعلية استخدام الموارد المتاحة للشركة

١ـ معدل دوران المخزون السلعي (بضاعة تامة وتحت الصنع): ويهدف إلى قياس عدد مرات دوران المخزون السلعي قياساً بكلفة المبيعات ويحسب كما يلي :

كلفة المبيعات / معدل تكلفة المخزون السلعي

٢- معدل دوران المخزون السلعي : ويستخدم لغرض قياس عدد مرات دوران المخزون السلعي .

٣- معدل دوران الموجودات : ويهدف هذا المعدل إلى قياس مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في تحقيق المبيعات أي بمعنى أخر التعرف على إنتاجية الموجودات ويحتسب كالأتي : المبيعات بالكلفة / أجمالي الموجودات

٤- معدل دوران الموجودات الثابتة ويهدف إلى قياس مدى وكفاءة استغلال الموجودات الثابتة

٥ـ معدل دوران الذمم المدينة: ويهدف هذا المؤشر إلى مدى كفاءة تحصيل الذمم المدينة ويحتسب كما يلي : المبيعات / معدل الذمم المدينة

ثالثاً: مجموعة مؤشرات المركز المالي

هذه المجموعة تساعد في التعريف على مؤشرات هيكلية التمويل والمركز المالي للشركة .

رابعاً : مجموعة مؤشرات نتائج الأعمال

وهي المؤشرات التي تفيد في التعرف على نتائج النشاط من ربح او خسارة والعلاقة بين المبيعات وكلفة المبيعات وتشمل ما يلي :

١ـ مؤشر مجمل الربح او الخسارة : ويهدف هذا المؤشر إلى التعرف على الفرق بين قيمة المبيعات وكلفة المبيعات ونتائج الأعمال الإجمالية

٢ـ عناصر كلفة البضاعة المباعة

للتعرف على العناصر المكونة لكلفة البضاعة المباعة لإمكان الحكم عليها

المبحث الثالث
الجانب التطبيقي

دراسة وتحليل القوائم المالية للشركة العامة للإسمنت الجنوبية

تم أخذ مجموعة من المؤشرات المالية للقوائم المالية للشركة العامة للإسمنت الجنوبية وللسنوات (٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣) وبهدف تحسين قدرة هذه المؤشرات على التعبير بدقة أكبر تم استخدام المعدل لبعض بنود القوائم المالية (الرصيد أول المدة + الرصيد أخر المدة) / ٢

أولاً : مجموعة مؤشرات السيولة

١ ــ نسبة التداول

جدول (١)

تحليل نسبة التداول

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل الموجودات المتداولة	١٨١٩٥٣٠٣٠١٨٦	١٥٦٩٩٢٠٤٨١٧٨	١٣٦٥٥١٣٤٣٧٥١
معدل المطلوبات المتداولة	١٦٠٦٢٦٨٩٣٩٤٠	١٥٦٢٦٠٩٩٤١٦٠	١٧٨٨٠٩٠٣٩٢٤٣
مؤشر التداول	١ :١,١٣	١ : ١,٠٠٥	١ : ٠,٧٦

ووفقاً للنتائج أعلاه يلاحظ إن مؤشر التداول خلال السنوات الثلاث أقل من المعيار القياسي ١:٢ وهو بانخفاض .

٢- النسبة السريعة

جدول (٢)

تحليل نسبة السريعة

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل الموجودات المتداولة عدا المخزون السلعي	٦٨٣١٩٦٤٧٩١٠	٤٣٣٢٨٢٧٨٩٢٨	٣٩٢٣٧٧٦٢٥٠٢
معدل المطلوبات المتداولة	١٦٠٦٢٦٨٩٣٩٤٠	١٥٦٢٦٠٩٩٤١٦٠	١٧٨٨٠٩٠٣٩٢٤٣
مؤشر النسبة السريعة	١ :٠,٤٣	١ : ٠,٢٨	١ : ٠,٢٢

من الكشف أعلاه يلاحظ إن مؤشر النسبة السريعة خلال السنوات الثلاث كان اقل من المعيار القياسي (١:١) انخفض بشكل حاد في سنة ٢٠١٣ إلى (٠,٢٢ : ١) وكان معدل النسبة السريعة خلال السنوات بحدود ٠,٣١ : ١ وهي نسبة منخفضة أيضاً

٣ـ نسبة النقدية :

جدول (٣)

تحليل نسبة النقدية

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل النقد في الصندوق والبنوك	٤٥٩٧٥٤٠٦٣٢٦	٩٣٦٣٨٩٩٢٨٤	٣١٤٦٥٧١٥٨٧٦
معدل المطلوبات المتداولة	١٦٠٦٢٦٨٩٣٩٤٠	١٥٦٢٦٠٩٩٤١٦٠	١٧٨٨٠٩٠٣٩٢٤٣
مؤشر النقدية	١ : ٠,٢٨٦	١ : ٠,٠٥٩	١ : ٠,١٧٥

يلاحظ من أعلاه إن مؤشر النقدية منخفض جداً في اغلب السنوات موضوع التحليل وخصوصاً عام٢٠١٢ حيث بلغ المؤشر 0.059: ١

٤ـ صافي رأس المال العامل

جدول (٤)

(تحليل صافي رأس المال العمل)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مجموع الموجودات المتداولة	١٨٢٨١١٦٥٨٨٤٥	١٣١١٧٢٤٣٧٥١٠	١٤١٩٣٠٢٤٩٩٩٢
مجموع المطلوبات المتداولة	١٦٠١٨٣٧٣٣٨٩٤	١٥٢٣٣٨٢٥٤٤٢٦	٢٠٥٢٧٩٨٢٤٠٥٩
صافي رأس المال العامل	٢٢٦٢٧٩٢٤٩٥١	(٢١١٦٥٨١٦٩١٦)	(٦٣٣٤٩٥٧٤٠٦٧)

يظهر الجدول أعلاه ان صافي رأس المال العامل أصبح بالسالب في السنتين الاخيرتين وهذا ما يؤكد ان الشركة تستنزف أموالها وتتجه نحو الانهيار

٥ـ نسبة المخزون السلعي إلى الموجودات المتداولة

جدول (٥)

تحليل نسبة المخزون السلعي إلى الموجودات المتداولة

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل المخزون السلعي	١١٣٦٣٣٣٨٢٢٧٦	١١٣٦٦٣٧٦٩٢٥٠	٩٧٣١٣٥٨١٢٥٠
معدل الموجودات المتداولة	١٨١٩٥٣٠٣٠١٨٦	١٥٦٩٩٢٠٤٨١٧٨	١٣٦٥٥١٣٤٣٧٥١
نسبة المخزون السلعي إلى الموجودات المتداولة	٠,٦٢	٠,٧٢	٠,٧١

يلاحظ ارتفاع نسبة المخزون السلعي إلى الموجودات المتداولة بشكل عام حيث كان بمعدل ٠,٦٨ خلال السنوات موضوع الدراسة وبلغ ذروته خلال عام ٢٠١٢ حيث كان معدله بنسبة ٠,٧٢ وانخفض في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٠,٧١ من أجمالي قيمة الموجودات المتداولة .

٦ـ تحليل مكونات المخزون السلعي :

جدول (٦)

(تحليل مكونات المخزون السلعي)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
البضاعة الجاهزة	٥٥٢٦٣٦٦٨٦٦	٥٤٢٥٥٤٩٨٥٠	٣٥٠٥٠٤١٢٢٠
بضاعة تحت الصنع	٤٨٠٩٢٩٧٦٩٦٧	٤١٨٥٥٤٦١٩٦٨	١٣٢٩٩٩١٤٧٠٥
مواد أولية	٤٨٢٠٣٨٨٠١٢	٦٣٣٣٩٦٢٧٨٢	٥٠١٩٥٦٤٩٩٤
الأدوات الاحتياطية	٤٩٧٩٠٥٢٥٥٦٦	٥٣٠٨٩٢٧٨٤٧٦	٥٢٣٢٥٠٣٢٠٣١
معدل المخزون السلعي	١١٣٦٣٣٣٨٢٢٧٦	١١٣٦٦٣٧٦٩٢٥٠	٩٧٣١٣٥٨١٢٥٠

يتبين من الكشف أعلاه ما يلي :

١. إن نسبة البضاعة الجاهزة وبضاعة تحت الصنع كانت على التوالي ٠,٤٧ ، ٠,٤٢ ، ٠,١٧ وهذا يشير إلى تكدس البضاعة الجاهزة وتحت الصنع وبلا مبرر خصوصاً إذا علمنا بان المبيعات كانت بانخفاض من خلال الفترة .
٢. أما المواد الأولية كانت نسبتها على التوالي ٠,٠٤ ، ٠,٠٦ ، ٠,٠٥
٣. أما الأدوات الاحتياطية كانت نسبتها على التوالي ٠,٤٤ ، ٠,٤٧ ، ٠,٥٤

٧ ـ نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات .

جدول (٧)

تحليل نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل الموجودات المتداولة	١٨١٩٥٣٠٣٠١٨٦	١٥٦٩٩٢٠٤٨١٧٨	١٣٦٥٥١٣٤٣٧٥١
معدل إجمالي الموجودات	٢٧٦٠٠٧٠٢٧٧٨٩	٢٧٤٥٨٤٧٣٥٩٣٧	٢٧٢٣٣٢٩١٤٩١١
نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات	٠,٦٦	٠,٥٧	٠,٥

يلاحظ احتفاظ النسبة لمعدلها نسبيا وبذلك فإن ٥٨% كمعدل عام من الموجودات هي متداولة والمتبقي ٤٢% موجودات ثابتة .

ثانياً : مجموعة مؤشرات النشاط

١- معدل دوران المخزون السلعي

جدول (٨)

تحليل معدل دوران المخزون السلعي (بضاعة تامة وتحت الصنع)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
كلفة المبيعات	١٥٣٠٥٣٠١٨٥٤٢	١٣٧٧٤٣٢١٢٦٣٠	١٨١٢٦٤٢٣٤١٠٨
معدل تكلفة المخزون السلعي من البضائع	٥٣٠٣٥٣٧١٩٩٠	٥٠٤٥٠١٧٧٨٢٦	٣٢٠٤٢٩٨٣٨٧٢
معدل الدوران (مرة)	٢,٨٩	٢,٧٣	٥,٦٦
معدل الاحتفاظ بالمخزون / يوم	١٢٦	١٣٤	٦٤

ويشير الجدول أعلاه إلى إن معدل الدوران وبشكل عام للفترة أعلاه بحدود ٣,٧٦ مرة وبمعدل احتفاظ (١٠٨ يوما)

٢ـ معدل دوران الموجودات

جدول (٩)

تحليل معدل دوران الموجودات

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
كلفة المبيعات	١٥٣٠٥٣٠١٨٥٤٢	١٣٧٧٤٣٢١٢٦٣٠	١٨١٢٦٤٢٣٤١٠٨
معدل أجمالي الموجودات	٢٧٦٠٠٧٠٢٧٧٨٩	٢٧٤٥٨٤٧٣٥٩٣٧	٢٧٢٣٣٢٩١٤٩١١
المعدل	٠,٥٥	٠,٥	٠,٦٧

يظهر بان المعدل العام كان للفترة أعلاه بحدود ٠,٥٧ وكل ذلك يشير إلى عدم تناسب حجم نشاط الشركة مع الأموال المستثمرة فيها . حيث يفترض زيادة مبلغ المبيعات المتحققة سنوياً عن الموجودات .

٣ـ معدل دوران الموجودات الثابتة

جدول (١٠)

تحليل معدل دوران الموجودات الثابتة

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
كلفة المبيعات	١٥٣٠٥٣٠١٨٥٤٢	١٣٧٧٤٣٢١٢٦٣٠	١٨١٢٦٤٢٣٤١٠٨
الموجودات الثابتة	٩٨٥٤٨٢٨٠٧٢٠	١٣٦٦٣٧٠٩٤٧٩٩	١٣٤٩٢٦٠٤٧٥٢١
المعدل	١,٥٥	١,٠٠٨	١,٣٤

ان انخفاض هذا المعدل على مدى الفترة محل التحليل دون المعدل المقبول يشير إلى عدم استغلال الشركة لموجوداتها الثابتة في تحقيق الإنتاج والمبيعات وكان المعدل العام خلال الفترة بحدود ١,٣ وذلك يعني عدم كفاءة التصرف بالموجودات الثابتة أما بسبب انخفاض المبيعات أو زيادة الاستثمار بالموجودات الثابتة أو الاثنين معاً .

٤ - معدل دوران الذمم المدينة

جدول (١١)

تحليل معدل دوران الذمم المدينة

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المبيعات	١١١٩٦٤٩٤٢٠٥٢	٨٨٧٦٢٩٥٣٨٢٢	١٣٨٨٤٩٠١٨٦٣١
معدل الذمم المدينة	١١٥٤٠٠٨٩٧٨٧	٧٨٨٤٢٠٢٨١٧	٣٧٠٣٧٦٨٥٨٩
المعدل (مرة)	٩,٧	١١,٢٦	٣٧,٤٩
معدل التحميل (يوم)	٣٨	٣٢	١٠

كان معدل الدوران بشكل عام للفترة أعلاه بحدود ١٩,٤٨ مرة وهو معدل مقبول وبمعدل تحميل ٢٧ يوماً وهو كذلك مقبول ويمكن القول بان هناك متابعة مستمرة لتحصيل الديون .

ثالثاً: مجموعة مؤشرات المركز المالي

جدول (١٢)

تحليل هيكل التمويل والمركز المالي

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نسبة الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	٠,٣٥	٠,٥١	٠,٤٩
إجمالي الموجودات			
إجمالي الالتزامات	٠,٦٩	٠,٥٤	٠,٥٩
إجمالي الموجودات			
إجمالي القروض	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٣٨
إجمالي الموجودات			
حقوق المساهمين	٠,٣١	٠,٤٦	٠,٤٤
إجمالي الموجودات			
الالتزامات	٢,٢	١,٢	١,٣
حقوق المساهمين			

رابعاً : مجموعة مؤشرات نتائج الأعمال

وهي المؤشرات التي تفيد في التعرف على نتائج النشاط من ربح او خسارة والعلاقة بين المبيعات وكلفة المبيعات وتشمل ما يلي :

١ـ مؤشر مجمل الربح أو الخسارة

جدول (١٣)

تحليل مؤشر مجمل الربح أو الخسارة

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المبيعات	١١١٩٦٤٩٤٢٠٥٢	٨٨٧٦٢٩٥٣٨٢٢	١٣٨٨٤٩٠١٨٦٣١
كلفة المبيعات	١٥٣٠٥٣٠١٨٥٤٢	١٣٧٧٤٣٢١٢٦٣٠	١٨١٢٦٤٢٣٤١٠٨
مجمل الخسارة	(٤١٠٨٨٠٧٦٤٩٠)	(٤٨٩٨٠٢٥٨٨٠٨)	(٤٢٤١٥٢١٥٤٧٧)

٢ـ عناصر كلفة البضاعة المباعة

جدول (١٤)

تحليل عناصر كلفة البضاعة المباعة

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المواد المستهلكة في الإنتاج	٩٢٨٤٧٣١٣٩٩٤	٨٦٧٤٢٩٧٠٧٥٦	٩٠٧٨٠٦٣٧٩٠٥
الأجور والرواتب الصناعية	٦١٣٧٣٦٤٨٢٣٤	٥٧٣٣٨٥٧٣٨٨٩	٦٠٠٠٧٥٤٠٣١٠
التغير في المخزون الإنتاج	(١١٦٧٩٤٣٦٨٦)	(٦٣٣٨٣٣٢٠١٥)	٣٠٤٧٦٠٥٥٨٩٣
المجموع	١٥٣٠٥٣٠١٨٥٤٢	١٣٧٧٤٣٢١٢٦٣٠	١٨١٢٦٤٢٣٤١٠٨

٣ـ مؤشر صافي الخسائر

جدول (١٥)

تحليل مؤشر صافي الخسارة

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مجمل الربح والخسارة	(٤١٠٨٨٠٧٦٤٩٠)	(٤٨٩٨٠٢٥٨٨٠٨)	(٤٢٤١٥٢١٥٤٧٧)
مصاريف خدمات إدارية	٣١٤٧٣٦٦٥٧٦	٢٩٤٠٤٣٩٦٨٧	٣٠٧٧٣٠٩٧٦٠
مصاريف التحويلية والأخرى	٧٣٩١٠٨٠٣٥	٣٠٦٧٠٤٠٤٠	٤٠٥٧١٤٧٦١
فوائد وإيجار أراضي دائنة	٣٦٥٥٧٦٨٥	٤٢٨٧٩٤٨٥	٤٠٢٢٥٥٠٠
إيرادات أخرى	١٧١٢٠٤٤٥١٣	٤٢٥٧٤٢١٦١٣	١٩٣١٠٨٣٦٨٠
صافي الخسارة	(٤٣٢٢٥٩٤٨٩٠٣)	(٤٧٩٢٧١٠١٤٣٧)	(٤٣٩٢٦٩٣٠٨١٨)

جدول (١٦)

تحليل الخسائر المتراكمة

مبالغ الخسائر	البيـــــــــان
(٤٣٢٢٥٩٤٨٩٠٣)	صافي خسارة السنة/ ٢٠١١
(٤٧٩٢٧١٠١٤٣٧)	صافي خسارة السنة/ ٢٠١٢
(٤٣٩٢٦٩٣٠٨١٨)	صافي خسارة السنة/ ٢٠١٣
(١٣٥٠٧٩٩٨١١٥٨)	الخسائر المتراكمة لغاية / ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣

مناقشة النتائج التي تمخضت عن استخدام المؤشرات المالية

ووفقاً للنتائج التي تم التوصل لها يلاحظ ما يأتي:-

أولا :- مجموعة مؤشرات السيولة

إن مؤشر التداول خلال السنوات الثلاث أقل من المعيار المطلق ١:٢ وهو بانخفاض ففي عام ٢٠١١ بلغ ١,١٣ :١ وقد انخفض في عام ٢٠١٢ إلى ١,٠٥: ١ ثم استمر بالانخفاض في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٠,٧٥ :١ وهذا يشير بشكل واضح الى عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بالوقت الملائم ،وهذا يؤكد حجم التدهور الذي تعاني منه الشركة .

كما إن مؤشر النسبة السريعة خلال السنوات الثلاث كان اقل من المعيار المطلق (١:١) فقد كان في عام ٢٠١١ ٠,٤٣ :١ وانخفض بشكل كبير ليصل في عام ٢٠١٣ إلى (٠,٢٢ : ١) ونفس الحال ينطبق على مؤشر النقدية إذ كان منخفض جداً في السنوات موضوع التحليل ولاسيما عام ٢٠١٢ حيث بلغ المؤشر 0.059: ١ أي كل دينار من المطلوبات المتداولة يقابله 59 فلس من النقدية (الدينار العراقي يساوي ١٠٠٠ فلس) ، ويلاحظ إن صافي رأس المال العامل كان موجبا خلال سنة ٢٠١١ وأصبح سالباً خلال السنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حيث أنه شهد انخفاضاً كمعدل خلال السنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حيث بلغا برصيد سالب (٢١١٦٥٨١٦٩١٦) و(٦٣٣٤٩٥٧٤٠٦٧) على التوالي وهو مؤشر سلبي يشير إلى عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة .

وان ارتفاع نسبة المخزون السلعي يلاحظ ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة بشكل عام اذ بلغ خلال عام ٢٠١٢ حيث كان معدله بنسبة ٠,٧٢ مما يشير الى عدم إمكانية الشركة على تصريف منتجاتها وان المعدل الطبيعي للمخزون يجب ان لا يتجاوز نسبة ٥٠% وفقا لما جاء في المعيار المطلق لنسبتي التداول والنسبة السريعة و يلاحظ نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات التي كانت ٥٨% كمعدل عام من الموجودات والمتبقي ٤٢% موجودات ثابتة وهذا بحد ذاته يؤشر خرقا لمفهوم المنشات الصناعية التي يفترض تكون أهم موجوداتها المكائن والآلات والمعدات لأنها منشات صناعية وليست تجارية تميل الى الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة لتدوير أنشطتها من خلال تداول عمليات البيع والشراء.

ثانياً : مجموعة مؤشرات النشاط

كان معدل الدوران للمخزون السلعي لعام ٢٠١١ (٢,٨٩) ومدة التدوير للمخزون كانت ١٢٦ يوم وانخفض المعدل في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢,٧٣ وفترة تدوير ١٣٤ يوم وهو ما نعتبره مؤشر متدني جدا إلا إن الشركة صححت مسارها في عام ٢٠١٤ وتحسن المؤشر ليصل الى ٥,٦٦ ولفترة تدوير تصل إلى ٦٤ يوم وبعدل عام للفترة موضوع البحث بحدود ٣,٧٦ مرة وبمعدل احتفاظ (١٠٨ يوما) وهو أعلى من المعدل المقبول للاحتفاظ بالمخزون ويشير إلى تعطيل جزء مهم من رأس المال في المخزون إضافة إلى تعرضه للتلف أو التقادم وتأثيره السلبي على سيولة النقدية.

ويشير انخفاض معدل دوران الموجودات على مدى السنوات الثلاثة موضوع التحليل يشير إلى انخفاض في كفاءة الشركة في استغلال مواردها المتمثلة بالموجودات لتحقيق المبيعات بمعنى آخر يشير إلى وجود طاقات غير مستغلة وبالتالي ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة أو المباعة من التكاليف الثابتة وتأثير ذلك على نتيجة النشاط ،وهذا ينطبق على المؤشرات الأخرى كمعدل دوران رأس المال العام ومعدل دوران الموجودات الثابتة ، وهذا ما يؤكد إن الشركة تنحدر نحو تحقيق خسائر أخرى مستقبلا وينبغي تصفيتها بأقرب وقت ممكن،

ثالثاً: مجموعة مؤشرات المركز المالي

وان من أهم المؤشرات التي تكشف لنا مدى قدرة الشركة على الاستمرار هو تحليل هيكل التمويل وقد تم رصد ما يأتي :-

١ـ كان معدل الموجودات الثابتة إلى أجمالي الموجودات بحدود ٤٥% خلال الفترة علماً بأن المعدل في نهاية عام ٢٠١٣ بحدود ٤٩% وبالتالي تحملت الشركة عبء تشغيل هذه الموجودات في الإنتاج وتحملها لأندثاراتها السنوية .

٢ـ كان معدل الالتزامات إلى الموجودات بحدود ٦١% خلال الفترة مع العلم بان هذا المعدل كان في نهاية عام ٢٠١٣ بحدود ٥٩% وذلك يعني إن ما يقارب من ثلثي الموجودات مملوك للغير وما تترتب على ذلك في خلل في تركيبة الموجودات وكذلك عبء الالتزامات التي شكلت ثقل على عاهل الشركة وتحملها فوائد نتيجة لذلك .

٣ـ شكلت المطلوبات (التمويل الخارجي) بحدود ١,٥٧% كمعدل خلال الفترة من حقوق المساهمين (التمويل الذاتي) علماً بأن المعدل أصبح بحدود ١,٣% في نهاية سنة ٢٠١٣ وهذا يشير إلى خلل واضح في أسلوب التمويل وبالتالي اعتماد الشركة على القروض أي إن نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين تعتبر عالية جداً لهذا النوع من النشاط .

ان تركيبة التمويل للشركة تظهر جليا بأنها تعتمد على التمويل الخارجي ،وأنها الشركة وفقا لوضعها الحالي لن تكون قادرة على الاستمرار بمزاولة أنشطتها ،إلا إذا تم إيجاد حلول مناسبة لتعديل مسارها وهذا من وجهة نظر الباحث لا يعدوا ان يكون بخصخصتها بالأمد القريب.

رابعاً : مجموعة مؤشرات نتائج الأعمال

وهي المؤشرات التي تفيد في التعرف على نتائج النشاط من ربح أو خسارة والعلاقة بين المبيعات وكلفة المبيعات وتشمل ما يلي :

١ـ مؤشر مجمل الربح او الخسارة

إن الشركة ابتداء من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣ لم تتمكن من تحقيق مجمل ربح أي بمعنى آخر إن سعر البيع كان اقل من الكلفة وبلغت نسبة مجمل الخسائر إلى المبيعات بحدود ٣١% خلال عام٢٠١٣ بعد إن كانت بحدود ٣٧% في سنة ٢٠١١ وبحدود ٥٥ % للسنة ٢٠١٢ . إي بمعدل ٤١ % خلال السنوات الثلاث أعلاه . وكل ذلك يشير إلى مشاكل في سعر البيع وارتفاع في كلفة الوحدة المباعة أو الاثنين معاً.

٢ـ عناصر كلفة البضاعة المباعة

١. التذبذب الواضح في مبالغ عنصر المواد المستهلكة في الإنتاج بالقياس إلى أجمالي الكلف حيث كان بحدود ٠,٥ إلى ٠,٦٣ ، وذلك قد يشير إلى الارتفاع في سعر شراء المواد الخام أو هناك تلف غير عادي وضياع او سوء استخدام او نوعية غير جيدة من المواد الخام المشتراة والمستخدمة في الإنتاج اي بشكل عام لا يمكن ربط المواد المستهلكة بكمية الإنتاج الفعلي وهو مؤشر سلبي
٢. هناك جزء من الأجور والرواتب الصناعية تشكل كلف ثابتة اي بغض النظر عن عدد الوحدات المنتجة وبالتالي نتيجة لذلك تحملت كلفة الوحدة المنتجة نصيب اكبر من كلفة هذه الأجور كان بالإمكان تجاوزها برفع كمية الإنتاج الفعلي .
٣. بسبب انخفاض نسبة استغلال الطاقة المتاحة للإنتاج تحملت الشركة أعباء الاستهلاك (الاندثار) وعلى طول الفترة وقد شكلت مصاريف الاستهلاك بحدود ٥٧ % من الكلف كمعدل وهي نسبة مرتفعة جداً بالقياس الى المتعارف عليه والمقبول في مثل هذا النشاط والتي هي بحدود ٨% الى ١٠% .

٣ـ مؤشر صافي الخسائر

١ ـ استمرار تكبد الشركة الخسائر خلال السنوات محل التحليل .

٢ـ شكلت مصاريف الخدمات الإدارية مبالغ مهمة من الخسارة التي تكبدتها الشركة خلال السنوات الثلاثة وبمبلغ (٩١٦٥١١٦٠٢٣) دينار وكانت نسبتها بحدود (٠,٠٧)ألى أجمالي الخسارة البالغة (١٣٥٠٧٩٩٨١١٥٨) دينار للفترة موضوع التحليل .

٣- كان مجموع الخسائر التي تكبدتها الشركة خلال السنوات موضوع التحليل(١٣٥٠٧٩٩٨١١٥٨) اي بمعدل (٤٥٠٢٦٦٦٠٣٨٦) سنوياً وقد تكبدت الشركة أعلى خسارة خلال سنة ٢٠١٢ وبحدود (٤٧٩٢٧١٠١٤٣٧) دينار وكانت الخسارة بحدود(٤٣٩٢٦٩٣٠٨١٨) دينار خلال عام ٢٠١٣. وقد شكلت هذه الخسائر المتراكمة ما نسبته ٩١,٨% من رأس المال المدفوع وتعادل ١,٢٢ مرة لحقوق المساهمين .وهذا يشكل خرقا لما جاء بقانون الشركات ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل والذي يقضي بوجوب تصفية الشركة إذا تجاوزت الخسائر فيها نسبة ٧٥% .

ومما تقدم نجد إن المؤشرات المستخدمة تؤكد حقيقة هامة إن الإدارة لم تأخذ فرض الاستمرارية بنظر الاعتبار وهذا ما تشير له الحسابات الختامية وتقرير الإدارة الصادر منها والمصدق من قبل ديوان الرقابة المالية ،وهذا ما يدعم فرضية البحث .

وان استمرار الشركة بعملها بالرغم تجاوزها نسبة ٧٥% من رأسمالها يؤكد الفرضية الثانية عدم قيام ديوان الرقابة المالية بالتوصية بتصفية الشركة ،لكونها لازالت تعمل لحد ألان ،وهناك الكثير من الشركات العامه في العراق على غرارها ، ويفترض تصفيتها او خصخصتها .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

يسلط هذا المبحث الضوء على خلاصة الاستنتاجات التي تم التوصل أليها من خلال الدراسة النظرية والعملية وذلك في ضوء أهم المفاهيم التي تطرق أليها البحث ، أما الجانب العملي فقد وضعت الاستنتاجات بناءً على الدراسة الميدانية للشركات عينه البحث الواردة ضمنه .

أ:- الاستنتاجات النظرية

٣. إن فرض الاستمرارية من الفروض المحاسبية الأساسية ترتكز عليه العديد من المبادئ المحاسبية وان توفره له آثار مهمة في إعداد البيانات المالية حيث يوفر شروط القياس السليم والوضوح في عرض تلك البيانات.

٤. ان ديوان الرقابة المالية وبموجب المعايير المحاسبية والتدقيقية وخصوصا ما ورد في معيار التدقيق الدولي مسؤول عن التحقق من فرض الاستمرارية من خلال التزامه ببذل العناية المهنية اللازمة .

٥. وسع معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) مسؤوليات مراقب الحسابات من خلال الإجراءات التي يجب مراعاتها عند التخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتاكد من قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور.

٦. إهمال معظم ديوان الرقابة المالية في العراق لمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) عند إصدارهم لتقاريرهم بشان البيانات المالية المدققة من قبلهم بالرغم من وجود مؤشرات جوهرية تثير الشك في قدرة الشركات التي تم تدقيق بياناتها المالية كما ان قسماً منهم لا يعتقد بمسؤوليته عن ذلك.

١. عدم توفر دليل تدقيق محلي لفرض الاستمرارية تتوفر فيه الإرشادات والإجراءات الواجب إتباعها من قبل ديوان الرقابة المالية عند توفر الشكوك او المؤشرات التي تثير التساؤل حول مقدرة الشركة على الاستمرار وتضمين ذلك في التقارير المرفقة بالبيانات المالية .

٢. الحاجة إلى قيام ديوان الرقابة المالية بتصميم برامج تدقيق تتضمن الإجراءات الواجب عليهم العمل بها أثناء أداء العملية التدقيقية للتحقق من ملاءمة فرض الاستمرارية.

ب:- الاستنتاجات الميدانية

١. عدم قيام ديوان الرقابة المالية باستخدام عدد من المؤشرات (مجتمعه او منفردة) يتمكن من خلالها تقويم المخاطر التي تترتب على عدم ملاءمة فرض الاستمرارية في إعداد البيانات المالية وقد تكون مؤشرات مالية او تشغيلية او اخرى.

٢. بالرغم من حصول ديوان الرقابة المالية على ادلة تثير الشكوك حول قدرة الشركة على الاستمرار وعدم وجود الإفصاح الكافي عن هذه الشكوك وتحديد أسبابها ومناقشة الإدارة حول المخططات المستقبلية لمعالجة هذه الأسباب وإزالة الشكوك.

٣. عدم قيام ديوان الرقابة المالية إصدار تقرير يبدي من خلاله برأي سلبي بحالة الوصول لقناعة بان الشركة لا يمكن الاستمرار بنشاطه بالمستقبل المنظور نتيجة لما قام به من إجراءات وما حصل عليه من معلومات وبيانات .

٤. اظهر من نتائج استخدام المؤشرات المالية ان الشركات الوطنية و بمجرد رفع الحماية عنها ومواجهتها للمنافسة في السوق ادى الى تعرضها الى إحداث ومؤشرات الفشل المالي وشكوك حول قدرتها على الاستمرار .

٥. كانت الخسائر المتراكمة للشركة حوالي(١٣٥٠٧٩٩٨١١٥٨) دينار اي ما يعادل

٩١% من رأس المال وهذا المدفوع وتعادل ١,٢٢ مرة لحقوق المساهمين .وهذا يشكل خرقا لما جاء بقانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل .

ثانيا : التوصيات

في ضوء ما تم طرحه من استنتاجات يمكن التوصية بالاتي :-

١. التوعية بمدى أهمية دور ديوان الرقابة المالية فيما يختص بالتنبيه على أي امور تثير الشك في قدرة الشركة على الاستمرار بالنظر لاعتماد قرارات مستخدمي البيانات المالية على تقاريرهم بشان تلك البيانات .
٢. قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بدراسة إمكانية إصدار دليل تدقيق محلي يتضمن الإرشادات و الإجراءات الواجب إتباعها من قبل ديوان الرقابة المالية لتقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار وبيان الرأي بشأنها.
٣. متابعة التزام ديوان الرقابة المالية من قبل المنظمات المهنية ومجلس مراقبة المهنة لمتطلبات معايير التدقيق والإفصاح عنها في تقاريرهم الرقابية.
٤. إصدار نشرات تشجع ديوان الرقابة المالية باستخدام وسائل التحليل المالي والرياضي وإجراء المقارنات في التوصل الى التأكيدات بخصوص قدرة الشركة على الاستمرار من عدمه .
٥. إصدار تعليمات ملزمة من قبل الجمعيات المهنية بخصوص تضمين تقرير ديوان الرقابة المالية لإيضاحات تتعلق بفرض الاستمرارية كالمؤشرات المالية والتشغيلية أو أي ظروف او أحداث أخرى تثير الشك في مقدرة الشركة على الاستمرار تعزيزاً للثقة بمهنة مراقبة الحسابات.
٦. إلزام إدارات المشاريع بتضمين تقاريرها السنوية المرفقة بالبيانات المالية بالإفصاح عن أي إحداث او ظروف تثير شكا جوهرياً بمدى قابلية الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور وتقديم خططها المستقبلية في مواجهة هذه الظروف او الإحداث واعتبار ذلك ضمن متطلبات البيانات المالية المقدمة الى مراقبي الحسابات.
٧. يجب على ديوان الرقابة المالية الانتباه الى عدد من المؤشرات (مجتمعه او منفردة) يتمكن من خلالها تقويم المخاطر التي تترتب على عدم ملاءمة فرض الاستمرارية في إعداد البيانات المالية وقد تكون مؤشرات مالية او تشغيلية او اخرى.
٨. أهمية استخدام ديوان الرقابة المالية لمؤشرات التحليل المالي التي تفيد في التنبؤ في التعثر المالي او حالات الإفلاس لأجل الحكم على مقدرة االشركة.
٩. عند حصول ديوان الرقابة المالية على ادلة تثير الشكوك حول قدرة االشركة على الاستمرار فعليه التأكد من الإفصاح الكافي من البيانات الماليه وتحديد اسباب هذا الشك ومناقشه الإدارة حول المخططات المستقبلية لمعالجة هذه الأسباب وإزالة الشكوك.
١٠. يتوجب على ديوان الرقابة المالية إصدار تقرير يبدي من خلاله برأي سلبي بحالة الوصول لقناعة بان الشركة لايمكن الاستمرار بنشاطه بالمستقبل المنظور نتيجة لما قام به من إجراءات وما حصل عليه من معلومات وبيانات .
١١. التوصية بتصفية الشركة العامة للاسمنت لان خسائرها تجاوزت ٧٥% وفقا لماء جاء بقانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧
١٢. توفير دليل تدقيق محلي لفرض الاستمرارية تتوفر فيه الإرشادات والإجراءات الواجب إتباعها من قبل ديوان الرقابة المالية عند توفر

الشكوك او المؤشرات التي تثير التساؤل حول مقدرة االشركة على الاستمرار وتضمين ذلك في التقارير المرفقه بالبيانات المالية .

المصادر

أولا : القوانين والأنظمة والتعليمات

- الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) معيار ٥٧٠ ، ٢٠٠٣ .
- الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ، أصادرات المعايير الدولية ، ٢٠١٠ .
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،معايير المحاسبية الدولية ، عمان ،الأردن ، ٢٠١٠ .

ثانيا : الكتب

- البصيري ، فهيد محسن ، مدققو الحسابات ..والأزمة الاقتصادية العالمية بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان / طرابلس / لبنان من ١٣-١٤/مايس٢٠٠٩.
- الجليلي وصليب ، مقداد احمد ألجليلي وشكري حنا صليب ، (النظم المحاسبية)،١٩٨٤ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل. وتطبيقاته العملية ، دار حسنين للنشر والتوزيع ، عمان ،١٩٩٦.
- الحيالي ، وليد ، ألتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ٢٠٠٤م.
- الشيخ ، فهمي مصطفى ، التحليل المالي ، شركة SME Financial للطباعة والنشر ، فلسطين - رام الله ، ٢٠٠٨ .
- الحناوى، رأفت، "مسؤولية وموقف المراجع وأساليبه في التقرير فيما يتعمق باستمرارية العميل في النشاط"، مجلة الإدارة العامة، معيد الإدارة العامة، الرياض، العدد ٤٨، ديسمبر ١٩٨٥م.
- القاضي ،عدنان عبد الوهاب القاضي. المسؤولية مراقب الحسابات عن التحقق من قدرة الشركة على الاستمرار)، رسالة مقدمة لمجلس امناء المعهد العربي لنيل شهادة محاسب قانوني ،٢٠٠٣.
- المومني ، منذر و زياد شويات ، قدرة المدقِّق على اكتشاف مؤشرات الشَّك باستمرارية العملاء ،مجلة . منارة، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠٠٨.
- جهماني ، عمر عيسى والداود ، احمد عبد الفتاح "التنبؤ بالفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام المقاييس متعددة الاتجاهات" – مجلة دراسات ، العموم الإدارية مجلد ٣١ العدد ٢، ٢٠٠٤م.
- واكد، سامي صبحي سليم، الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة عمل المراجع : دراسة ميدانية، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول عمى درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ٢٠١٣م.
- حداد ،فايز سليم " الادارة المالية " الطبعة الثانية ٢٠٠٩ .
- مطر، محمد ٢٠٠٦ "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العالمية" ،دار وائل للطباعة والنشر ،الطبعة الثانية ،عمان .
- مكليود، رايمود، وشبل، جيورج، " نظم المعلومات الإدارية " تعريب د. م سرور علي، مراجعة د. محمد يحيى عبد الرحمن، تقديم د. عبد المنعم بن إبراهيم العبد المنعم، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٦.
- موسوكوف، ستيفن، أ.و سيكمن ، مارك ج ، " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات " ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٩.

- مطر، محمد، "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي لمشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن"، مجلة البصائر، جامعة البترا، العدد الأول، مجلد ٥ ، ٢٠٠١م .
- خرابشة، عبد ، والسعايدة، منصور، "تعثر بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية: الأسباب وأساليب إعادة التأهيل، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجمد الخامس، العدد ألول، كانون ثاني ٢٠٠٠م.
- عبد الله ، خالد أمين " التحميل المالي لغايات التنبؤ بالفشل"– مجلة المصارف العربية ،الأردن ١٩٩٣ .
- عبد الرحمن، عاطف، "تطوير المحتوى الإخباري لتقرير مراجع الحسابات الخارجي مدخل تحسين الإفصاح المحاسبي لشركات قطاع الأعمال المصرية")دراسة نظرية تطبيقية("، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٢١، يونية ١٩٩٥م.

-Miller, M.C.(1999)" Auditor Liability and the Development of Strategic Evaluation of Going Concern", Critical Perspectives on Accounting Vol.10, No. 3 June .

19.Modigliani,franco.and miller,h.merton.1958. the cost of capital, corporation faineance, and the theory of investment americaneconomicreview,june:261-297.

-Petty, J., et al., " Basic financial management N.J. , Prentice Hall , 1982 .

1.Ross, S.A., Westerfield, R.W., &2 Jaffe, J., " Corporate Finance ", Boston , Irwin McGraw, Hill , 1996.

-Robert, John, "Agency Theory, Ethics and Corporate Governance", Presented At the Corporate Governance and ethics Conference, Mac Quarries, Graduate School Of Management –Sydney, Australia, June28-30, 2004.

abstract

The imposition of continuity is considered as one of the basic estimations In the preparation of financial statements . the imposition means looking at the company as continuing in its activity in the near future , and the company is not obliged m and it has no intention , to liquidate or reduce the size of its business or looking for ways of protection from creditors according to the laws or regulations . the auditor should examine the appropriateness of the management application the continuity imposition when preparing the financial statements , taking into account . if there is considerable doubt in the ability of the company to continue , it should disclose that in the financial statements , this study comes to shed light on the mechanism that should be followed by the auditor to reveal the company's ability to continue .

The study has been done in the southern public corporate for cement. The study aims to highlight the risks faced by the management in checking the company's ability to the auditing standards and legislations m and to suggest a set of indicators to verify the imposition of continuity .the commitment of applying the requirements of the international auditing standard 570 on the public companies rovides the decision –maker with useful information about the continuity or lack of continuity of public sector companies in Iraq.

The study has reached to a set of contusions the most important ones are : the importance of using the indicators of financial at analysis by the office of financial supervision , which are useful for predicting financial distress or bankruptcy cases for judging the company's ability .there is no local audit manual for the imposition of continuity which contains the guidelines and procedures to be followed by the office of financial supervision, when there is suspicion or indicators that raise the question about the ability of the company to continue and embed this in the attached reports of the financial statements .

The study has come up with a set of recommendation, the most important ones are liquidating the general company . for cement because its losses has accessed 75% according to the law of the general companies no . 22 for the year 1997 , providing a local audit guide for imposing the continuity which has the guidelines and procedures followed by the office of financial supervision when there is suspicion or an indicator that raises the question about the company's ability to continue and embedding that in the attached reports of the financial statements .